

مداخلة بعنوان: أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)

دراسة قياسية باستعمال منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة-ARDL

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة- الجزائر -
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

تنظم :

الملتقى الوطني حول النظام المالي والبنكي لتمويل الاقتصاديات النامية

يومي: 05/04 فيفري 2019

استمارة المشاركة

1- اللقب والاسم: بن البار امحمد.

الرتبة: أستاذ محاضر "أ"

المؤسسة: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير - جامعة المسيلة - الجزائر.

الهاتف: 06.62.84.25.14

البريد الإلكتروني: Med.elbar@hotmail.com

2- اللقب والاسم: طهراوي فريد.

الرتبة: أستاذ محاضر "أ"

المؤسسة: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير - جامعة البويرة - الجزائر.

الهاتف: 0661496193

البريد الإلكتروني: Farid_inps@yahoo.fr

محور المشاركة:

المحور الخامس : الإصلاحات المالية في الاقتصاد الجزائري والاقتصاديات النامية.

عنوان المداخلة: أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)

دراسة قياسية باستعمال منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة-ARDL

مداخلة بعنوان: أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)

دراسة قياسية باستعمال منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة-ARDL

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2016، وتم استخدام الطرق الإحصائية الحديثة في السلاسل الزمنية والمتمثلة في تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد للانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع (Autoregressive Distributed Lag Bounds Test (ARDL)، وتعتبر هذه التقنية حديثة تحليل التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ تسمح بالحصول على نتائج أكثر دقة وكفاءة. وبالإستعانة ببرنامج التحليل الاقتصادي القياسي (EViews-10)، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أشار اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test Approach) من خلال F-statistic، إلى وجود تكامل مشترك بين التضخم والمتغيرات المستقلة، من خلال قيمة إحصاءه F- المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة العليا عند مستوى معنوية 1%، 2.5%، 5%، 10%؛ كما أن سياسة التحرير المالي المنتهجة من طرف الجزائر لم تنجح في رفع وتيرة النمو الاقتصادي وأن التحسن الحاصل في معدل النمو الاقتصادي خلال فترة تطبيق التحرير المالي عائد إلى عوامل أخرى.

الكلمات الدالة: التحرير المالي، النمو الاقتصادي، التكامل المشترك، منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، الجزائر.

Abstract :

This study aims to measure the impact of financial liberalization on economic growth in Algeria for the period 1970 to 2016, we used the latest statistical methods have been modern in time series of estimation of the unrestricted regression error correction model (autoregressive Distribution lag (ARDL), this technique is new in analysis the co-integration and error correction models witch more accurate and efficient results , With the Using the statistical program (EViews-10), The Most Important Findings of this study: The Bound Test Approach through F-statistic, that there is a co-integration between the inflation and the independent variables, by the value of its calculated F-statistic, which is greater than the critical value at the significant level of 1%, 2.5% and 5% and 10%, we have come through standard study to the fact the policy of financial liberalization followed by these countries did not succeed in raising the pace of economic growth rate and the improvement in the economic growth rate during the period of financial liberalization return to others factors.

Keywords: financial liberalization, economic growth, co-integration, (ARDL), Algeria.

مقدمة: لقد أصبح العالم المتقدم والنامي أمام نظرية اقتصادية وسياسات اقتصادية واحدة تقرباً، وهي النظرية الاقتصادية الغربية التي تعتمد على اقتصاد السوق والمنافسة، وتعظيم دور القطاع الخاص، وتقليص دور الحكومة، وتسابقت الدول النامية إلى اعتناق وتطبيق تلك الأفكار الاقتصادية والتي تتمثل في الانفتاح الاقتصادي العالمي وتحرير التجارة، وزيادة دور الاستثمار الأجنبي، وخصخصة القطاع العام.

التحرير المالي يتمثل في إلغاء مختلف القيود والضوابط المفروضة على حركة رؤوس الأموال، وإعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها التام، وتحرير معدلات الفائدة، وأسعار مختلف العمليات المالية وجعلها تتحدد في السوق طبقاً لقوانين العرض والطلب، بالإضافة إلى فتح المجال المصرفي أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي، وهذا تشجيعاً للمنافسة بين البنوك. وبالنسبة لمؤيدي التحرير المالي فإن أول ما يبرر هذا التحرير هو النمو الاقتصادي، حيث يمكن اعتبار إن إلغاء القيود على انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود الدولية، وتحرير القطاع المالي يوفر الإطار الملائم لتحقيق مستوى نمو اقتصادي ملموس.

إن ما ينطبق على البلدان النامية ينطبق كذلك على الجزائر، فوجدت أن المصلحة العامة تقتضي مساندة التغيرات ومواكبة التوجهات نحو الانفتاح والعولمة بدلاً من الانعزال كونها توجهات عالمية شاملة، ومع انخفاض أسعار البترول سنة 1986 (الصدمة البترولية) بدأت الجزائر تعاني من صعوبات ومشكلات اقتصادية تتجلى في انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام وتزايد العجز في الميزانية الدولية، وكذلك ارتفاع حجم المديونية الخارجية وخدماتها ومعدل التضخم، وتنامي معدل البطالة، هذا ما دفع إلى تطبيق سياسة إصلاح اقتصادية ومالية، بغية التحول من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق القائم على أسس لبيرالية تركز على التحرير الإقتصادي والمالي للأنشطة.

1. إشكالية الدراسة: من الطرح السابق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي: ما مدى تأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)؟

ولإجابة على الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تتمثل فيما يلي:

- ما المقصود بالتحرير المالي والنمو الاقتصادي؟

- هل توجد علاقة طويلة الأجل بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي؟

- ما هي طبيعة العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي؟

2. فرضيات الدراسة: لدراسة إشكالية الموضوع طرحت جملة من الفرضيات على النحو التالي:

- هناك توجد علاقة طويلة الأجل بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، خلال فترة الدراسة.
- توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، خلال فترة الدراسة.

3. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى إبراز اثر التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، بإتباع أسلوب التحليل الوصفي وأسلوب التحليل الكمي القياسي لتبيان الأثر، وذلك على ضوء بيانات سنوية بهدف الوقوف على الجوانب التالية:

- إبراز العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، خلال فترة الدراسة.
- توضيح أثر التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، خلال فترة الدراسة.
- إبراز دور الأساليب الكمية في قياس التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، خلال فترة الدراسة.

4. حدود الدراسة: تتكون حدود الدراسة من:

- الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري.

- الإطار الزمني: لقد تم تحديد فترة الدراسة (1970-2016).

5. منهج الدراسة: لمعالجة هذا الموضوع نستخدم الطرق القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة اثر التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، وللوصول إلى نتائج من خلال تطبيق خطوات النماذج القياسية، وسيتم الاستعانة ببرنامج **E-views 10** لاستخراج النتائج والقيام بالاختبارات اللازمة.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم الدراسة إلى محورين: **المحور الأول**: مفاهيم وتعريفات التحرير المالي والنمو الاقتصادي، أما **المحور الثاني**: تحليل قياسي لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016).

المحور الأول: الإطار النظري للتحرير المالي والنمو الاقتصادي

أولاً: مفهوم التحرير المالي وأنواعه:

1- **تعريف التحرير المالي:** التحرير المالي هو إلغاء مختلف القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على حركة رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل عبر الحدود الوطنية، وإعطاء السوق مطلق الفاعلية في عمليات ضمان توزيع وتخصيص الموارد المالية وتحديد أسعار العمليات المالية طبقاً لقوى العرض والطلب، كذلك إلغاء الرقابة المالية الحكومية وبيع البنوك ذات الملكية العامة، وإعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها التام، وعدم فرض أية قروض على حرية الدخول والخروج من صناعة الخدمات المالية.¹ يعتبر التحليل المالي أحد مكونات وصفة التحرير الاقتصادي والتي تركز على تقليل وإزالة القيود على التجارة الداخلية والخارجية وتوسيع نشاط القطاع الخاص وإطلاق حرة قوى العرض والطلب في التسعير وجعل السوق المحلية أكثر تنافسية وتبسيط إجراءات التجارة والاستثمار والدفع إلى تبني معايير الجودة طبقاً للمواصفات العالمية.²

ويتمثل التحرير المالي في إعطاء استقلالية تامة للمؤسسات المالية والبنوك و ذلك من خلال إلغاء كل القيود والضوابط واعتماد آليات السوق (قانون العرض و الطلب (في تحديد معدلات الفائدة الدائنة

والمدينة، مع التخلي عن سياسة تظهير الائتمان وخفض الاحتياطي الإلزامي، وإلغاء الرقابة الإدارية على تخصيص الائتمان لقطاعات معينة (القطاع الحكومي) أو تقديم قروض لبعض القطاعات بأسعار فائدة تفضيلية مما يؤدي إلى التخصيص غير الكفء للموارد المالية و التأثير سلبي على النمو والاستثمار والادخار ، وفتح المجال المصرفي أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي و يمثل هذا إجراءات التحرير الداخلي . وإنشاء نظام إشرافي قوي، وخصخصة بنوك القطاع العام ، ويمكن القول إن أبرز مكونات " الوصفة" الخاصة بالتحرير المالي هي خلق مؤسسات مالية ومصرفية ذات ملاءة عالية وقدرة تنافسية تؤهلها للبقاء دون أي شكل من أشكال الدعم والحماية. و يبدو واضحا أن هذه العملية ستتم سواء بمبادرة حرة من المؤسسات والدول المعنية أو بشكل اضطراري تحت وطأة ضرورات الاندماج والضغط التي قد تمارسها المؤسسات الدولية، أما عن إجراءات التحرير المالي الخارجي فتمثل في تحرير المعاملات المتعلقة بحساب رأس المال.³

2- أنواع التحرير المالي:⁴ يشتمل التحرير المالي على نوعين، التحرير المالي الداخلي والخارجي.

2-1- التحرير المالي الداخلي أو المحلي: ويتمثل فيما يلي:

أ -تحرير معدلات الفائدة: تتمثل في إلغاء تحديد أسقف لمعدلات الفائدة المدينة والدائنة، أي إعطاء هامش كبير من الحرية للبنوك في تحديد معدلات الفائدة على القروض التي تمنحها، وعلى الودائع التي تتلقاها.

ب -تحرير القروض: يتمثل في التخلي عن سياسة توجيه القروض نحو قطاعات اقتصادية معينة، أي عدم التأثير في مجالات استخدام الائتمان المصرفي.

ت -إلغاء الاحتياطات الإلزامية: وهي التي تودعها البنوك لدى البنوك المركزي ولا تحصل من وراء إيداعها على عائد.

د- تحرير المنافسة البنكية : تتمثل في إلغاء القيود على إنشاء البنوك المحلية والبنوك الأجنبية، الأمر الذي يمكن المؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعها لها في البلد الذي تحرر قطاعه المالي. ويرى مؤيدو هذا المنهج أن التحرير المالي الداخلي إذا تم بنجاح، فإنه يؤدي إلى زيادة تطور القطاع المالي، وإلى ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية عند مستويات ايجابية مقبولة وتشجيع الادخار، وإلى إلغاء كفاءة في تخصيص الائتمان، كما أن التحرير المالي الداخلي هو خطوة تسبق التحرير المالي الخارجي.

2-2-التحرير المالي الخارجي أو الدولي: التحرير المالي الخارجي هو التحرر من الحظر على

المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات، والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل: الديون واسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية، كما أن تحرير حساب رأس المال يعني إلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات، ويشمل حساب رأس المال المعاملات التالية:⁵

أ تحرير الأسواق المالية: ويرتبط بإلغاء الحضر على المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية (أسهم، سندات، صكوك سوق رأس المال، أوراق استثمار...)، وهي تشمل عمليات الشراء التي تتم محليا ويقوم بها غير المقيمين، أو عمليات البيع والإصدارات التي تتم في الخارج بواسطة مقيمين (تدفقات إلى الداخل) أو على مبيعات أو إصدارات يقوم بها محليا غير المقيمين أو عمليات الشراء التي يقوم بها في الخارج مقيمون (تدفقات للخارج).

ب - الاستثمار المباشر والمعاملات العقارية: وتتمثل في إلغاء القيود والضوابط على الاستثمار المباشر الوارد إلى الداخل أو المتجه إلى الخارج، أو على تصفية الاستثمارات، أو على بيع وشراء العقارات التي تتم محليا بواسطة غير المقيمين، أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين.

ت - عمليات الائتمان: تشمل كلا من الائتمان التجاري والمالي والضمانات والكفالات وتسهيلات الدعم المالية التي تشمل كلا من التدفقات إلى الخارج (الائتمان الممنوح من المقيمين لغير المقيمين)، أو التدفقات إلى الداخل (الائتمان الممنوح للمقيمين من جانب غير المقيمين).

ث - المعاملات التي تقوم بها البنوك التجارية: والتي تتمثل في إلغاء الحضر على الودائع غير المقيمة وعلى اقتراض البنوك من الخارج (تدفقات إلى الداخل) وعلى القروض والودائع الأجنبية (تدفقات إلى الخارج).

ج - تحركات رؤوس الأموال الشخصية: وتشمل إلغاء الضوابط على الودائع والقروض أو الهدايا أو المنح أو الميراث أو التركات أو تسوية الديون.

إذن التحرير المالي الخارجي هو تكملة للتحرير المالي الداخلي، كما انه يلعب قناة تسمح بالتدفقات الرأسمالية الأجنبية إلى الداخل، وهذا ما يرفع من حجم الموارد المالية المتاحة للاستثمار فيرتفع معه النمو الاقتصادي.

ثانيا: مفهوم النمو الاقتصادي وتصنيفاته:

1 -تعريف النمو الاقتصادي : هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، وبالتالي يمكن أن نعرفه على أنه "عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة".⁶ ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع الطاقات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي. كما أن النمو الاقتصادي "يعني حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي وليس النقدي".⁷

$$\text{الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

مداخلة بعنوان: أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)

دراسة قياسية باستعمال منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة-ARDL

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه "الزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين"،⁸ كما يقصد به كذلك "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".⁹

2- تصنيفات النمو الاقتصادي: يمكن تصنيف النمو الاقتصادي إلى:¹⁰

1- النمو الاقتصادي الموسع (*Croissance extensive*): وتمثل هذا النمو في كون نمو الناتج الوطني يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي يكون ساكنا.

2- النمو الاقتصادي المكثف (*Croissance intensive*): يتمثل في نمو الناتج الوطني بنسبة تفوق نمو السكان، مما يؤدي إلى ارتفاع نمو الدخل الفردي.

وعليه فإنه عند الانتقال من النمو الاقتصادي الموسع إلى النمو الاقتصادي المكثف، فإنه سيتحول المجتمع بالكامل، ويتحسن مستوى المعيشة وتكون هنا نقطة انقلاب، أي المجتمع يتحول تماماً والظروف الاجتماعية تتحسن.

المحور الثاني: الدراسة القياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016).

أولاً: التحليل والتقدير القياسي لنموذج الدراسة

1. نموذج الدراسة: يمكن التعبير على المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة بالشكل التالي:

$$gdp = f (fdi / gdp, m2 / gdp, cp, inf, open, u)$$

2. الشكل الرياضي لنموذج الدراسة: يصبح الشكل العام للنموذج المقترح كالتالي:

$$gdp_i = \alpha_0 + \alpha_1 FDI / gdp_{1i} + \alpha_2 M2 / gdp_{2i} + \alpha_3 cp_{3i} + \alpha_4 inf_{4i} + \alpha_5 open_{5i} + u_i$$

حيث:

i: يمثل رقم المشاهدات وهو يعبر عن سنوات الفترة 1970-2016.

GDP_i : نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

FDI/gdp_i : نسبة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

$M2/gdp_i$: نسبة المعروض النقدي إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

cp : الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

INF_i : معدل التضخم، معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي.

$OPEN_i$: الانفتاح التجاري.

u_i : الخطأ العشوائي.

3. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: قبل الشروع في تقدير النموذج، لابد من دراسة ما إذا كانت

السلاسل المذكورة سابقا مستقرة أم لا، تجنباً لظهور مشكلة الانحدار الزائف (*Regressions Spurious*)

مداخلة بعنوان: أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)

دراسة قياسية باستعمال منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة-ARDL

¹¹، حيث يشير هذا المصطلح إلى الانحدار ذي النتائج الجيدة من حيث اختبار (t,F)، وقيمة R^2 ، لكنها لا تعطي معنى حقيقي للنتائج، ولا تقدم تفسيراً اقتصادياً ذا معنى، أي أن اللجوء إلى طريقة المربعات الصغرى العادية OLS تعطي نتائج زائفة في حالة عدم استقرار السلاسل.

ولاختبار استقرارية (stationarity) السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة وذلك من ناحية (الجذر الأحادي) فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة (unit root test)، لديكي فولر ¹² (Dickey (DF) (and Fuller:1979) وديكي فولر الموسع (ADF)، (Augmented Dickey-Fuller test)، واختبار فليب-بيرون (PP). حيث تثبت هذه الاختبارات طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة. وقبل تطبيق اختبار ديكي فولر لا بد من إيجاد درجة التأخير للسلسلة وهذا من أجل تحديد نوع الاختبار الذي يستعمل في الكشف عن الجذر الأحادي في السلسلة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (01): نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)							
At Level							
		GDP	FDI	M2	CP	INF	OPEN
With Constant	t-Statistic	-8.4889	-3.8709	-1.3639	-1.3250	-4.8084	-2.0429
	Prob.	0.0000	0.0048	0.5917	0.6101	0.0003	0.2682
		***	***	n0	n0	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.4493	-4.1684	-1.4370	-2.1168	-5.0813	-1.9935
	Prob.	0.0000	0.0106	0.8364	0.5230	0.0008	0.5893
		***	**	n0	n0	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.9132	-2.4455	0.2290	-0.8222	-3.0030	-0.2326
	Prob.	0.0000	0.0157	0.7483	0.3544	0.0035	0.5970
		***	**	n0	n0	***	n0
At First Difference							
		d(GDP)	d(FDI)	d(M2)	d(CP)	d(INF)	d(OPEN)
With Constant	t-Statistic	-24.1327	-12.4150	-5.4131	-5.0114	-24.2455	-4.9181
	Prob.	0.0001	0.0000	0.0000	0.0002	0.0001	0.0002
		***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-22.5173	-12.2276	-5.3708	-4.9459	-27.1304	-4.9101
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0003	0.0012	0.0000	0.0013
		***	***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-24.7319	-12.5697	-5.4548	-5.0663	-22.0745	-4.9727
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)							
At Level							
		GDP	FDI	M2	CP	INF	OPEN
With Constant	t-Statistic	-8.7942	-2.1180	-1.8261	-1.3140	-4.8567	-1.8240
	Prob.	0.0000	0.2390	0.3635	0.6150	0.0002	0.3645
		***	n0	n0	n0	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.7411	-4.1289	-1.4370	-1.9345	-5.0813	-1.7509
	Prob.	0.0000	0.0118	0.8364	0.6201	0.0008	0.7120
		***	**	n0	n0	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.9986	-1.4061	0.3010	-0.9559	-3.1658	-0.1969
	Prob.	0.0000	0.1462	0.7686	0.2978	0.0022	0.6099
		***	n0	n0	n0	***	n0
At First Difference							
		d(GDP)	d(FDI)	d(M2)	d(CP)	d(INF)	d(OPEN)
With Constant	t-Statistic	-12.4381	-10.1946	-5.4954	-5.0008	-8.4904	-5.0152
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0002	0.0000	0.0002
		***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-12.4338	-10.0630	-5.4632	-4.9333	-8.5099	-5.0007
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0003	0.0012	0.0000	0.0010
		***	***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-12.5528	-10.3532	-5.5290	-5.0523	-8.5956	-5.0662
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

من خلال الجدول رقم (01)، يتضح سكون المتغيرات (inf ، fdi/gdp ، gdp) في المستوي ، نستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى، أي $CI \sim (0)$. كذلك عدم سكون المتغيرات (cp ، $open$ ، $m2/gdp$) في المستوي، في حين وصلت لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى

مداخلة بعنوان: أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)

دراسة قياسية باستعمال منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة-ARDL

معنوية 1% و 5% و 10%، بعد اخذ الفرق الأول لها *stationary in the 1st difference* ، نستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى، أي $CI\sim(1)$.

ثانيا: تقدير النموذج : على الرغم من أن طريقة اختبار الحدود قابلة للتطبيق بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات الأساسية متكاملة من الدرجة صفر أي $CI\sim(0)$ أو من الدرجة الأولى أي $CI\sim(1)$ ، أو متكاملة بشكل مشترك، فإنه يظل من الضروري التأكد من عدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية $CI\sim(2)$. وتم التوصل إلى أن المتغيرات متكاملة من الدرجة $CI\sim(1)$. وهذا ما يسمح بإمكانية تطبيق طريقة اختبارات الحدود الحديثة في البحث عن مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

1- تحديد فترة الإبطاء المثلي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيدة (UECM) Unrestricted Error Correction Model: لتحديد فترة الإبطاء لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، نستخدم ثلاثة من معايير اختيار طول الإبطاء، وهذه المعايير هي: (FPE)، (LogL)، (LR)، (HQC)، (AIC)، (SBC)، (HQC) بحيث يتم اختيار فترة الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير، علما أن الانحدار يحتوي على مقدار ثابت فقط. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(02): نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيدة (UECM)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-659.0246	NA	4.47e+08	36.94581	37.20973	37.03793
1	-522.0651	220.6569*	1689227.*	31.33695	33.18439*	31.98176*
2	-484.8167	47.59517	1876571.	31.26760	34.69855	32.46509
3	-437.9537	44.25955	1703535.	30.66409	35.67857	32.41428
4	-388.9561	29.94293	2839913.	29.94201*	36.54000	32.24489

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

من خلال الجدول رقم(02)، نلاحظ أن فترة الإبطاء المثلي لمتغيرات الفرق الأول هي $P=1$ حسب المعايير المشار إليها، وبإجراء هذا الإبطاء، تم إجراء عدة محاولات لتقدير النموذج، وقد كان أفضل نموذج تم الحصول عليه وفقا للمعايير الاقتصادية والإحصائية، والشكل التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (04): نتائج تقدير نموذج طويل وقصير الأجل باستخدام نموذج ARDL

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(GDP)				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 0, 0, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 01/01/19 Time: 00:12				
Sample: 1970 2016				
Included observations: 42				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.719260	5.517840	0.855273	0.3988
GDP(-1)*	-1.453661	0.126648	-11.47792	0.0000
FDI(-1)	-0.445079	1.623309	-0.274180	0.7857
M2(-1)	-0.186314	0.066441	-2.804188	0.0085
CP**	0.074126	0.035818	2.069526	0.0467
INF**	-0.373157	0.086540	-4.311952	0.0001
OPEN(-1)	0.194797	0.076206	2.556181	0.0155
D(FDI)	1.488164	1.191973	1.248488	0.2209
D(M2)	-0.456492	0.190360	-2.398046	0.0225
D(OPEN)	0.412537	0.149015	2.768420	0.0093
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	-0.306178	1.117649	-0.273948	0.7859
M2	-0.128169	0.045803	-2.798285	0.0086
CP	0.050992	0.024574	2.075037	0.0461
INF	-0.256701	0.061658	-4.163288	0.0002
OPEN	0.134004	0.051631	2.595438	0.0141
C	3.246465	3.815573	0.850846	0.4012
EC = GDP - (-0.3062*FDI -0.1282*M2 + 0.0510*CP -0.2567*INF + 0.1340 *OPEN + 3.2465)				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

* تقييم نموذج الأجل الطويل: من خلال الجدول رقم (04)، نلاحظ ما يلي:

-قيمة المعلمة المقدر للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة منعدمة فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي عند حدود 3.24.

-تشير قيمة المعلمة المقدر لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، إلى أن أثر هذا المعامل سالبا وغير معنوي، حيث بلغت قيمة هذا المعامل (-0.306)، أي أنه إذا زادت الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمقدار 10% فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بمقدار 3.06%.

-تشير قيمة المعلمة المقدر لمعامل نسبة المعروض النقدي إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، إلا أن أثر هذا المعامل كان سالبا ومعنوي (عند مستوى 1%) وذلك لأن ($P < 0.01$)، وهذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث بلغت قيمة هذا المعامل (0.128)، أي أنه إذا زادت نسبة المعروض النقدي إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمقدار 10% فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بمقدار 1.28%.

-إشارة معامل الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص موجبة ، وتدل على وجود علاقة طردية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي والائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص ، وهي ذات دلالة إحصائية (عند مستوى 1%) وذلك لأن $(P < 0.01)$ ، وهذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث بلغت قيمة هذا المعامل 0.0509، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص بـ10% سيؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بـ0.509%.

-إشارة معامل معدل التضخم سالبة، وتدل على وجود علاقة عكسية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي ومعدل التضخم، وهي ذات دلالة إحصائية (عند مستوى 1%) وذلك لأن $(P < 0.01)$ ، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث بلغت قيمة هذا المعامل 0.256، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة معدل التضخم بـ10% سيؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بـ2.56%.

-إشارة معامل الانفتاح التجاري، وتدل على وجود علاقة طردية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي والانفتاح التجاري، وهي ذات دلالة إحصائية (عند مستوى 1%) وذلك لأن $(P < 0.01)$ ، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث بلغت قيمة هذا المعامل 0.134 وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة الانفتاح التجاري بـ10% سيؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بـ1.34%.

*تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج المقدر قصير الأجل (نموذج تصحيح الخطأ): إن نموذج تصحيح الخطأ يعمل على تحديد الدالة في المدى القصير ويضع في الاعتبار إلى حالة التوازن في المدى الطويل. بعبارة أخرى يعمل النموذج على افتراض حالة توازن للدالة في المدى الطويل (يحددها شكل المتغيرات)، وأن الدالة في المدى القصير غير متوازنة، فيعمل على تكيفها ويقيس سرعة العودة إلى التوازن.

ويستخلص من نتائج التقدير لقيم المعلمات المقدرة ما يلي:

• إشارة معامل إحصائية ECM_{t-1} سالبة، وهي ذات دلالة إحصائية (عند مستوى 1%) وذلك لأن $(P=0.000 < 0.01)$. ويؤكد هذا على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة ، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل حد تصحيح الخطأ في العام السابق -0.805. وهذا يعني أن حوالي 80.5% من انحراف قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في السنة السابقة عن قيمه التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية، ومن ثم يتطلب ذلك حوالي $(1/1.45=0.688)$ أي ما يقارب 0.7 سنة من أجل الوصول إلى قيمه التوازنية في الأجل الطويل.

إن ما يعزز الثقة في هذه النتائج هو أن:

• معامل التحديد المصحح: بلغت قيمته $Adj.R^2 = 0.780$ ، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين أثر المتغيرات المستقلة ومساهمتها في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير 78.0% يعود سببها إلى

مداخلة بعنوان: أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)

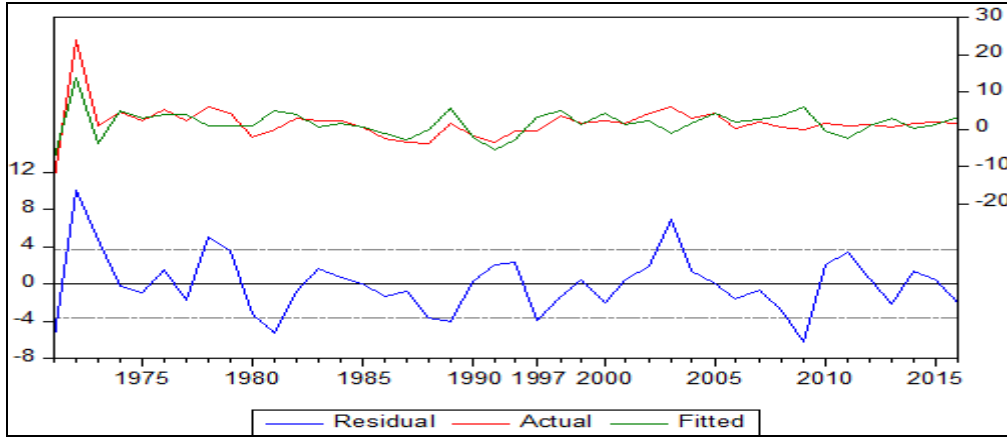
دراسة قياسية باستعمال منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة-ARDL

المتغيرات المستقلة، والباقي 22% يعود إلى عوامل أخرى أو إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج وترجع إلى المتغير العشوائي (u_i).

ثالثا: تشخيص النموذج

1- مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة: مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من خلال الشكل البياني التالي:

شكل رقم (02): القيم الحقيقية والمقدرة وبواقي نموذج تصحيح الخطأ

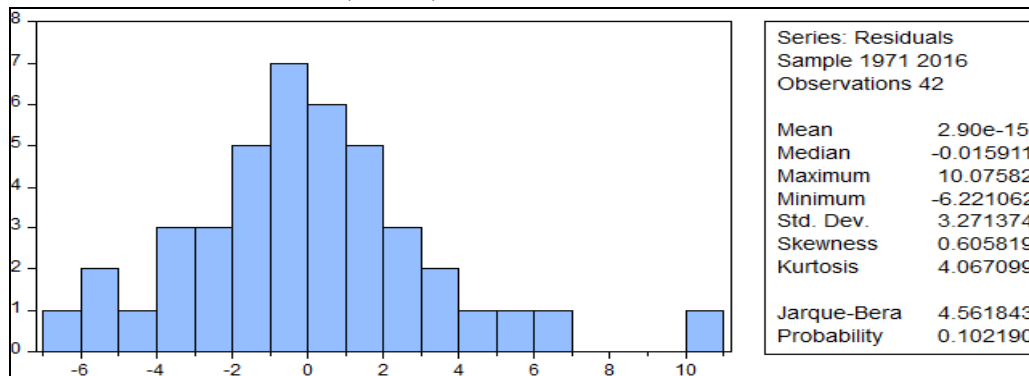


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

من خلال الشكل رقم (02)، يلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

2- اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج تصحيح الخطأ المقيد: للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jurque- Bera) فكانت النتيجة تشير أن قيمة الاختبار تساوي ($J-B = 4.56$)، باحتمال أكبر من 5% ($P-Value = 0.102 > 0.05$)، وهي نتيجة غير معنوية وقيمة الاختبار أقل من $\chi^2_{0.95} = 5.99$ ، ويتضح من ذلك قبول الفرض البديل الذي ينص على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (03): نتائج اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج تصحيح الخطأ



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

مداخلة بعنوان: أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)

دراسة قياسية باستعمال منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة-ARDL

3- إختبار شرط إستقلال حدود الخطأ لنموذج تصحيح الخطأ المقيد: من أجل دراسة فرضية عدم إرتباط الأخطاء، لذلك نلجأ إلى إختبار: Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للارتباط ال ذاتي، حيث بلغت قيمة الاختبار ($N*R\text{-squared}=2.11$) باحتمال أكبر من 5% ($P\text{-value}=0.1462 > 0.05$)، وهذا يشير إلى قبول الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (05): نتائج اختبار شرط إستقلال حدود الخطأ لنموذج تصحيح الخطأ

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	1.640536	Prob. F(1,31)	0.2098
Obs*R-squared	2.110949	Prob. Chi-Square(1)	0.1462

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

4- تجانس (ثبات) تباين البواقي (الأخطاء) لنموذج تصحيح الخطأ المقيد : هناك عدة اختبارات للكشف على أن تباين البواقي متجانس أم لا، ومن بينها اختبار (ARCH)، يعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج LM، وللتحقق من شرط تجانس حدود الخطأ، فكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت ($N*R\text{-squared}=1.913$) باحتمال أكبر من 5% ($P\text{-value}=0.384 > 0.05$)، وهذا يدعم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (06): نتائج شرط ثبات تباين حدود الخطأ لنموذج تصحيح الخطأ

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.928194	Prob. F(2,35)	0.4048
Obs*R-squared	1.913990	Prob. Chi-Square(2)	0.3840

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

5- إختبار شرط إستقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود تداخل خطي متعدد): للكشف عن وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة نستخدم اختبار كلاين Kline ويقوم هذا الاختبار بمقارنة قيمة معامل التحديد R^2 مع مربع الارتباط البسيط بين أي متغيرين مستقلين في النموذج المقدر، والجدول التالي يوضح مصفوفة الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة:

جدول (07): نتائج التحقق من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي

	GDP	FDI	M2	CP	INF	OPEN
GDP	1.000000	0.250558	-0.096406	-0.059385	-0.259643	0.184004
FDI	0.250558	1.000000	-0.232382	-0.532129	-0.017274	0.559542
M2	-0.096406	-0.232382	1.000000	0.438173	-0.434821	-0.135910
CP	-0.059385	-0.532129	0.438173	1.000000	0.100590	-0.342497
INF	-0.259643	-0.017274	-0.434821	0.100590	1.000000	0.089904
OPEN	0.184004	0.559542	-0.135910	-0.342497	0.089904	1.000000

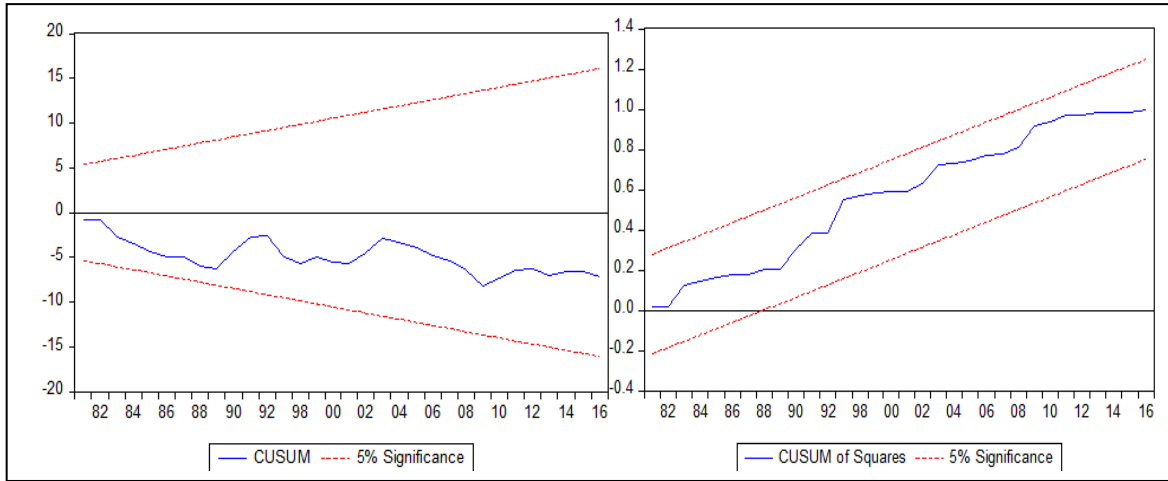
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

مداخلة بعنوان: أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)

دراسة قياسية باستعمال منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة-ARDL

من خلال الجدول رقم (07)، يتضح من خلال مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة فإن اختبار كلاين يؤكد خلو النموذج من مشكلة التعدد الخطي، حيث كانت قيمة معامل التحديد $R^2=0.82$ أكبر من مربع معامل الارتباط البسيط بين أي متغيري مستقلين من المتغيرات المستخدمة في النموذج. 6- اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (ARDL-ECM): لاختبار مدى ثبات النموذج تم استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة Cumulative Sum of Recursive Residual و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة Cumulative Sum of Squares of Recursive Residuals (CUSUM OF SQUARES TEST)، واتضح أن النموذج يتصف بالثبات في معظم فترات الدراسة كما يوضح الشكل التالي:

شكل رقم (06): اختبار ثبات أو استقرار نموذج (ARDL-ECM)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

النتائج والتوصيات:

أولاً: نتائج الدراسة: عرفت الجزائر مرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد ليبرالي، يقوم على مبادئ وأسس اقتصاد السوق وتحرير نظامها المالي والمصرفي بغية تحقيق نمو اقتصادي. ومن خلال هذه الدراسة والتي تتمحور حول قياس أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)، وتماشياً مع طبيعة الموضوع تم بناء نموذج لقياس الأثر، باستخدام تقنيات قياسية حديثة في تحليل التكامل المشترك ونماذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع (ARDL) (Autoregressive Distribution Lag Bounds Test)، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

تم التحقق من سكون المتغيرات من خلال اختباري PP و ADF، وفقاً لهاذين الاختبارين استقرت بعض المتغيرات في المستوى، كما وصلت بعض المتغيرات لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10%، بعد اخذ الفرق الأول لها *stationary in the 1st difference*، نستنتج من

ذلك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الصفر والدرجة الأولى، أي $CI \sim (0)$ ، $CI \sim (1)$. وهذا ما يسمح بإمكانية تطبيق طريقة اختبارات الحدود الحديثة في البحث عن مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

أشار اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test Approach) من خلال F -statistic إلى وجود تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة، لذلك فإن النموذج المستخدم هو نموذج (ARDL) والذي يمكن من خلاله قياس العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين متغيرات النموذج؛ أوضحت الدراسة وجود علاقة عكسية و عدم وجود دلالة إحصائية بين نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، إذ أن زيادة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الحقيقي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية. وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائر باعتباره اقتصاد ريعي، حيث أن اغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة توجه نحو قطاع المحروقات.

أوضحت الدراسة وجود علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية (لأن القيمة الاحتمالية لإختبار t اقل من 0.01) بين نسبة المعروض النقدي إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، إذ أن زيادة نسبة المعروض النقدي إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، وهذا ما مخالف للنظرية الاقتصادية. وهذا ما يدل أن المعروض النقدي لم يكن له اثر ايجابي على النمو الاقتصادي، التحسن في وضعية البنوك وزيادة سيولتها لكن دون أن تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

أوضحت الدراسة وجود علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية (لأن القيمة الاحتمالية لإختبار t اقل من 0.01) بين الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، إذ أن زيادة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الحقيقي تؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، وهذا ما مخالف للنظرية الاقتصادية. وهذا ما يدل على فشل سياسة التحرير المالي في الجزائر.

أوضحت الدراسة وجود علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية (لأن القيمة الاحتمالية لإختبار t اقل من 0.01) بين معدل التضخم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، إذ أن زيادة معدل التضخم تؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية. وهذا ما يدل أن تحرير أسعار الفائدة لم يكن له اثر ايجابي على النمو الاقتصادي.

أوضحت الدراسة وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية (لأن القيمة الاحتمالية لإختبار t اقل من 0.01) بين الانفتاح التجاري ونصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، إذ أن زيادة الانفتاح التجاري

مداخلة بعنوان: أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)

-دراسة قياسية باستعمال منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة-ARDL

تؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية. وهذا ما يدل أن تحرير أسعار الفائدة لم يكن له اثر ايجابي على النمو الاقتصادي.

ثانيا: التوصيات: من خلال الدراسة يمكن الوصول إلى جملة من التوصيات التالية:

◀ ضرورة تنويع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك عبر تنظيم زيارات متبادلة للمستثمرين الأجانب، وتعريفهم بالتسهيلات والمزايا التي تمنحها الدولة للمستثمرين.

◀ ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة قبل البدء في عملية الانفتاح التجاري على أن تعمل على تطوير قاعدتها الصناعية.

◀ ضرورة تطوير الأنظمة المالية والمصرفية من خلال رفع كفاءته وفعالته في جمع أكبر قدر ممكن من الموارد المالية وتخصيص الأمثل لها نحو استثمارات الأكثر إنتاجية التي من شأنها أن يكون لها اثر ايجابي على النمو الاقتصادي.

◀ محاولة تطوير نموذج الدراسة بإدخال مؤشرات أخرى للتحرير المالي، يعكس العلاقة الإحصائية والاقتصادية بما يتوافق وأبجديات النظرية الاقتصادية.

قائمة المراجع

- ¹ شكوري سيدي محمد، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر - ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2006/2005، ص 41.
- ² بريس عبد القادر، طرشى محمد، التحرير المالي وعدوى الأزمات المالية- أزمة الرهن العقاري-، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة العالمية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية" النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً" ، يومي 05، 06 ماي 2009، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، ص4.
- ³ عبد الحميد بخاري، علي بن ساحة، التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة: يومي 22 و 23 نوفمبر 2011، ص ص 143-144.
- ⁴ شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص ص 42-43. انظر في ذلك:
- Saoussen Ben Gamra, Libéralisation Financière et Crises Bancaires , Le Cas des Pays émergents, Disponible sur le site : <http://www.univ-paris13.fr/cepn/IMG/pdf/bengamra.pdf> ,P05, il a été vu :11/01/2016
- ⁵ شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص ص 43-44.
- ⁶ حربي محمد موسى عريفات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، جامعة الإسراء، عمان- الأردن ، دار وائل للنشر، ط(1) 2006، ص268.
- ⁷ السيد محمد احمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الكلي، جامعة الإسكندرية، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، ط(1)2008، ص 361.
- ⁸ Jean Arrous, Les Théories de la Croissance, éditions du seuil, Paris, 1999, p9.
- ⁹ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، الناشر قسم الاقتصاد، الإسكندرية، مصر، 2003 ، ص 71 .
- ¹⁰ رفيق نزارى، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس ، الجزائر، المغرب، رسالة ماجستير ، غير من شورة، اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، 2008/2007، ص73.
- ¹¹ Isabelle Cadoret, Catherine Benjamin, Franck Martin, Nadine Herrard, Steven Tanyuy : " Econométrie appliquée" Edition De Boeck, Bruxelles, Belgique, 2004,p319.
- ¹² R.Borbonais, M.Terraza, L'analyse des séries temporelles en économies, 1^{ère} édition, Paris, PUF, 2004,P.150-152.

الملاحق

ملحق رقم (01): نتائج التقدير وفق طريقة ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI)	1.515920	1.213490	1.249223	0.2206
D(M2)	-0.474648	0.195749	-2.424776	0.0211
D(OPEN)	0.431951	0.149786	2.883788	0.0070
C	4.649624	5.550482	0.837697	0.4084
FDI(-1)	-0.246823	1.700510	-0.145147	0.8855
M2(-1)	-0.191037	0.068710	-2.780333	0.0090
CP(-1)	0.081495	0.041548	1.961452	0.0586
INF	-0.408640	0.095265	-4.289521	0.0002
OPEN(-1)	0.200989	0.076691	2.620767	0.0133
GDP(-1)	-1.455213	0.127575	-11.40672	0.0000
R-squared	0.828646	Mean dependent var	-0.172597	
Adjusted R-squared	0.780453	S.D. dependent var	7.950712	
S.E. of regressio...	3.725377	Akaike info criterion	5.672470	
Sum squared res...	444.1099	Schwarz criterion	6.086201	
Log likelihood	-109.1219	Hannan-Quinn criter.	5.824119	
F-statistic	17.19420	Durbin-Watson stat	1.672852	
Prob(F-statistic)	0.000000			

ملحق رقم (02): متغيرات الدراسة خلال الفترة (2016-1970)

مداخلة بعنوان: أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)

دراسة قياسية باستعمال منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة-ARDL

